

غابي برامكي، تواریخ عده تعهد خلالها بتجدید العقود. ففي البداية حدد نهاية شهر نیسان (ابریل) او اوائل ایار (مايو) ۱۹۸۶، ومضى الموعد دون جدوى، ثم عقد اجتماع هو الاول والاخیر مع مجلس الامناء للباحث حول هذه الازمة، ووعد المجلس باعطاء قرارنهائي حول تجديدها [العقود] في ۱۷/۵/۱۹۸۶. والشیء الوحيد الذي صدر بعد ذلك التاريخ، هو مقابلة شخصیة [تمت] مع د. برامکي البغ، في اثنائهما، [الى] الاساتذة بانه لن يقلص احداً بسبب الفائض، وان المجلس بانتظار قادر وسلام معاشات موحد للجامعات (اسوا من السلم الحالی)، وان العقود لن تجدد الا بناء على ذلك السلم، وان المسألة لن تتعذر [مدة] اسبوعين، اي [حتى] نهاية شهر ایار (مايو). ومضى ذلك التاريخ [كما مضى] سابقاً «(د. العيساوي، من مقابلة اجرتها معه الطليعة، ۲۶/۶/۱۹۸۶)».

اما استفحال الازمة واستمرار رفض الجامعة الاستجابة لطلاب العاملين فيها، اعلن هؤلاء اضراباً مفتوحاً بدأوه في ۱۷/۶/۱۹۸۶ (المصدر نفسه، ۱۹۸۶/۶/۱۹). ودعمأً ل موقفهم هذا، تشكلت لجان مختلفة لمساندة الاضراب، بالإضافة الى لجنة التضامن مع اضراب العاملين التي تشكلت من المؤسسات الجماهيرية الداعمة لموقفهم النقابي (المصدر نفسه).

على ان الخلاف بين مجلس الامناء والادارة، من جهة، والهيئة التدريسية ونقابة العاملين ومجلس الطلبة، من جهة أخرى، راوح في مكانه، بسبب وجود أزمة مالية فعلية تعاني منها الجامعة بغض النظر عن مسؤوليات اي من الاطراف عنها، وان تسديد التزامات الدول العربية المالية يشكل المدخل الوحيد الممكن للوصول الى حلنهائي وجذري للازمة.

في هذا السياق، علم ان وفداً من مجلس التعليم العالي سيتوجه الى العاصمة الاردنية، عمان، مفتاحاً جولة تشمل عدداً من الدول العربية، حيث يناقش خلالها المصاعب المالية التي تعاني منها الجامعات ومؤسسات التعليم

د. تامر العيساوي، ان استمرار الازمة الراهنة يدل على فشل الطرفين، مجلس امناء الجامعة وادارتها، في القيام بمهمة جمع الاموال التي اوكلت اليهما. ويقول د. العيساوي ان النقابة اقترحت تشكيل فريق عمل مشترك يضم ممثلي عن مجلس الامناء والادارة والنقاية ومجلس الطلبة (اي جميع الفرقاء) ويتمتع بالصلاحيات التالية:

- الاطلاع بشكل تفصيلي على الوضاع المالية للجامعة.
- اجراء اي اتصالات يراها مناسبة لحل الازمة.

□ لحين حل الازمة، جذرياً، يقوم فريق العمل بنفسه بترتيب اولويات التقشف في مصروفات الجامعة حسب ما يراه مناسباً (وضع برنامج التقشف من قبل الادارة خلال ازمة مماثلة مررت بها الجامعة العام ۱۹۸۴).

□ تتحمل القطاعات المختلفة كافة المسؤولية المشتركة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالازمة، وكذلك تتحمل مسؤولية مشتركة في تنفيذ التزاماتها (المصدر نفسه).

ووجهت النقابة رسالة الى مجلس الامناء، تضمنت اربع نقاط مقتراحة لحل الازمة اهمها: تحرير عقود للعاملين في الجامعة كافة قبل تاريخ ۱۷/۵/۱۹۸۶، ووفق شروط عمل مطابقة لشروط العمل للعام ۱۹۸۵ - ۱۹۸۶ كحد ادنى، وطالبت باستمرار عمل فريق العمل الذي تم تشكيله لتتابعه الازمة (المصدر نفسه).

غير ان شيئاً من هذا لم يحصل، ولم تتحقق اي من المطالب التي جرى التحدث عنها والمقترحات التي قدمت، سواء من قبل مجلس الطلبة او نقابة العاملين او الهيئة التدريسية. ولخص د. العيساوي ذلك بقوله: «انه منذ قيام مجلس الامناء من خلال ادارة الجامعة بعدم تجدید عقود اعضاء الهيئة التدريسية في ۱۵/۳/۱۹۸۶، والعاملون يتقدمون بطالبيهم لتجديد العقود بالشروط الحالية كحد ادنى، ويتقاضمو، ايضاً، بمبادرات لمساعدة مجلس امناء الجامعة على تخطي الازمة». ومنذ ذلك التاريخ واى الان، حدد نائب رئيس الجامعة، د.